افتتاحا ثم يجوز فيه ما علق على الناقص جازا مرسلا
من باب اكم العقيد على المطلق ثم يحتمل ان يكون مراده
بعدم النقض الكمال الحي بان لا يعوقه عنه الكسل
عائق وان يكون مراده ان لا يكون مطروحا في زوايا
الاهمال والخمول لا يشتغل به لان هذا ايضا نقص
فيكون قوله وان يكون تفسيرا لقوله الى اخره
لا شيء بيانا وايضاحا وقد ذكر شيخنا
شيخه ان المولف كان يجاب الدعوة وانه دعا
لمن يقرء هذا التاليف بالنفع وقد اجاب الله دعاءه
فكل من قراه بيقظة سلم انتفع كما هو شاهد
فصل في بيان جواز الاشتغال به
ليكون الطالب على بصيرة اعلم ان علم اللغة
على قسمين الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفقه سفة
كما المذكور في هذا العلم و مختصر الامام السنوسي
والعلامة ابن عرفة ورسالة ابن ابي زيد القيرواني
المسماة بالياقوتي وتاليف الكافيجي والخونجي
وسعد الدين وغيرهم من المتاخرين فهذا ليس في
الاشتغال
الاشتغال به خلاف ولا يصدعنه الامت لا معقول له
بل هو فرض كفاية لان حصول القوة على ادراك الشعور
في علم الكلام الذي فرض كفاية يتوقف على حصول القوة
في هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
لكن العلم لما اراد ان يذكر انه جاز خرج ذلك الى
ذكر الخلاف فجعل على ما هو مخلوطا بالقسم
الثاني ما هو مخلوط بعلم الفقه سفة وكفرياتهم وهذا
هو الذي وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على
ثلاثة اقوال قال المصنف والحق في جواز الاشتغال به
على ثلاثة اقوال بدل منه او عطف بيان
القول الاول ما اشار اليه بقوله قال الامام ابن الصلاح
قال الامام ابن ابو بكر اليحبي النواوي منسوب الى نوى
على غير قياس قرية من قرى الشام حرما اي اشتغال به
وواقعا على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريمه كما اياه انه
حديث كان مخلوطا بكثير من الفقه سفة يخشى على الشخص
اذا خاض فيه ان يتمكن من قلبه بعض الفقه به الرديئة من
كونه ذلك كما عزاه القول الثاني في المحصول والى اشتغال

Copyright © King Saud University